

بحار الأنوار

[39] المستحب فلا يجب [طاعته] في ترك المستحب. فلت الاية في الازواج، ولو سلم الشمول أو التمسك في ذلك بتحريم العضل فالوجه فيه أن للمرأة حقا في الاعفاف والتصون، ودفع ضرر مدافعة الشهوة، و الخوف من الوقوع في الحرام، وقطع وسيلة الشيطان عنهم بالنكاح، وأداء الحقوق واجب على الآباء للابناء، كما وجب العكس وفي الجملة النكاح مستحب وفي تركه تعرض لضرر ديني أو دنيوي، ومثل هذا لا يجب طاعة الآبوبين فيه. انتهى كلام الشهيد رحمة الله. ثم قال المحقق: ويمكن اختصاص الدعاء بالرحمة بغير الكافرين إلا أن يراد من الدعاء بالرحمة في حياتهم بأن يوفق لهما الله ما يجب ذلك من الإيمان فتأمل. والظاهر أن ليس الأذى الحال لهم بحق شرعيا من العقوق مثل الشهادة عليهمما لقوله تعالى "أو الوالدين" (1) فتقبل شهادته عليهما، وفي القول بوجوبها عليهما مع عدم القبول، لأن في القبول تكذيبا لهمما بعد واضح، وإن قال به بعض. وأما السفر المباح بل المستحب فلا يجوز بدون إذنهما، لصدق العقوق، ولهذا قاله الفقهاء. وأما فعل المندوب فالظاهر عدم الاشتراط إلا في الصوم والنذر على ما ذكروه وتحقيقه في الفقه انتهى (2). 3 - كا: عن محمد بن يحيى، عن ابن عيسى، وعلى، عن أبيه جميرا، عن ابن محبوب، عن أبي ولاد الحناط قال: سألت أبي عبد الله عليه السلام عن قول الله عزوجل " وبالوالدين إحسانا " (3) ما هذا الاحسان ؟ فقال: الاحسان أن تحسن صحبتهما، و هكذا: " كونوا قوامين بالقسط شهداه الله ولو على أنفسكم أو الوالدين ". (2) انتهى ما في زبدة البيان للاردبيلي. (3) البقرة: 83؛ النساء: 36، الانعام: 151، أسرى: 23.
